جهود الديبلوماسية الإسرائيلية لتغيير مواقف الاتحاد الأوروبي

تقدير موقف

إعداد

يسـرى بدوان

مشاركة في برنامج "التفكير الإستراتيجي وإعداد السياسات"

30 كانون الثاني 2019

مقدمة

على الرغم من العلاقات السياسية والاقتصادية الوثيقة بين إسرائيل ودول الاتحاد الأوروبي، إلا أن إسرائيل تستمر في محاولاتها وجهودها الديبلوماسية لثني الاتحاد الأوروبي عن سياساته التي يعتمدها تجاه قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يمكن استنتاج وجود خطة إسرائيلية من بندين أساسيين، هما: السعي لاستقطاب دول شرق أوروبا لتشجيعها على تبني المواقف الإسرائيلية، بصورة أكبر، داخل الاتحاد الأوروبي، مع إثارة ملفات مثل "الخطر الإيراني"؛ وتفعيل جماعات ضغط برلمانية في أروقة الاتحاد.

من نتائج السياسة الإسرائيلية تأرجح مواقف الاتحاد الأوروبي، حد التناقض تقريبًا، ما بين مواقفه السياسية المستندة إلى القرارات الأممية بما يخص القضية الفلسطينية، وشراكته الإستراتيجية مع "إسرائيل"، وهو ما اتضح مثلًا أثناء التصويت على مشروع القرار الأميركي الذي حاول إدانة حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

محاولة محاصرة فلسطين في البرلمان الأوروبي

صوّتَ البرلمان الأوروبي، بتاريخ 2018/10/24، ضد مشروع قرار يستهدف خفض المساعدات الأوروبية المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، من أجل دفعها لتعديل المناهج الدراسية الفلسطينية، إذ قادت جماعات ضغط مؤيدة لإسرائيل حملة ضد السلطة، ورفعت تقارير[1] لمؤسسات

[1] Eldad J. Pardo: The New Palestinian Curriculum, IMPACT-se, 19/9/2018. bit.ly/2RhHBSP

الاتحاد الأوروبي حول ما يسمى بـ"التحريض في برامج التعليم الفلسطينية".[2] وصوّت 516 عضوًا ضد المشروع، بينما صوت لصالحه 100 عضو من اليمين واليمين المتطرف.[3]

عملت منظمة "إمباكت"[4] الإسرائيلية، مع مجموعة من أعضاء البرلمان الألماني، على تمرير مقترح بلجنة موازنة الاتحاد 2019، بتاريخ 2018/9/9، يدعو إلى اقتطاع ما نسبته 5% من مساعدات الاتحاد الأوروبي للسلطة، بما يعادل حوالي 20 مليون يورو، بدعوى التحريض ضد إسرائيل في المناهج الدراسية، وتشجيع ما سموه "العنف ومعاداة السامية".[5]

لحق بالديبلوماسية الإسرائيلية ثلاث خسائر متتالية خلال يوم واحد، إضافة إلى التصويت ضد مشروع القرار أعلاه، إذ أسقط البرلمان الأوروبي بيانًا سياسيًا طرحه الحزب الديمقراطي المسيحي، الألماني، يدعو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى مراقبة المساقات الفلسطينية بدعوى التشجيع على العنف. كما صوت البرلمان على مشروع قرار ثالث يدعو الاتحاد إلى تقديم معونة مالية إضافية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بقيمة 22 مليون يورو إضافية للعام 2018".[6]

رحبَ رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، بنتائج تصويت البرلمان الأوروبي، واعتبر رفض مشروع قرار خفض المساعدات واعتماد الدعم الإضافي للأونروا خطوة مهمة في التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بعملية السلام وحل الدولتين على أساس قرارات الشرعية الدولية. كما اعتبر أن موقف البرلمان "يمثل فشلًا ذريعًا للديبلوماسية الإسرائيلية ومنظمات اللوبي التابعة لها".[7]

---

[2] الوزير المالكي: نرحب بقرار البرلمان الأوروبي رفض المساعدات للسلطة واعتماد دعم إضافي للأونروا، موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، 2018/10/24. bit.ly/2SaqZfz

[3] تصريح عادل عطية، السفير المناوب في البعثة الفلسطينية لدى الاتحاد الأوروبي، حول تصويت البرلمان الأوروبي، الحساب الشخصي على الفيسبوك، 2019/10/24. bit.ly/2DJ8uXm

[4] IMPACT-se: Institute for Monitoring Peace and Cultural Tolerance in School Educationin The Middle East. bit.ly/2RpR1a7

[5] مقابلة هاتفية مع السفير عادل عطية، 2019/1/12.

[6] المصدر السابق.

[7] الوزير المالكي: نرحب بقرار البرلمان الأوروبي، مصدر سابق.

اتهام الاتحاد الأوروبي بالنفاق

اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو - بناءً على هذا الفشل - الاتحاد الأوروبي بمعاداة "إسرائيل"، واصفًا نهجهُ بشأن القضايا الإسرائيلية "بالمنافق والمعادي"، وموضحًا أن يريد تغيير العداء لإسرائيل.[8] جاء ذلك خلال تصريح صحفي أدلى به، بتاريخ 2018/11/1، قبل توجهه إلى مدينة فارنا البلغارية للمشاركة في منتدى كاريوفا، واصفًا علاقته ببعض دول شرق أوروبا بأنها "ليست علاقات ودية شخصية فحسب، بل تساهم أيضًا في تعزيز علاقاتنا مع كل دولة ودولة بشكل فردي ومع كتلة من الدول"[9]، دافعًا بسياساته قدمًا معها.

قام نتنياهو خلال لقائه قادة شرق أوروبا (بلغاريا، رومانيا، اليونان، صربيا)، بتاريخ 2018/11/2، بتحريضهم على تبني مواقف مغايرة لتلك التي يتبناها الاتحاد الأوروبي من الاتفاق النووي مع إيران، وتشجيعهم على عدم التعاطي مع السياسات التي يعتمدها "الاتحاد" بشأن قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مستغلًا الواقع الأمني والعلاقات الاقتصادية في أوروبا في محاولة للتأثير على الحكومات الأوروبية لتغيير مواقفها، حيث قال لرئيس الوزراء بلغاريا بويكو بوريسوف "كشفنا مؤخرًا محاولات إيرانية عدة لتنفيذ عمليات إرهابية على أرض أوروبا".[10]

كشف نتنياهو في بيانه الصحفي الذي تلا لقاءاته المنفردة برؤساء وزراء دول شرق أوروبا عن المواقف الأوروبية، إذ قال إنهم وعدوه بالعمل على تحسين نهج تصويتهم في الأمور التي تتعلق بإسرائيل في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، مشددًا على العلاقة الاقتصادية بقوله "إنهم يريدون الغاز الإسرائيلي كثيرًا، وإنهم يريدون التكنولوجيا الإسرائيلية، والصداقة معنا".[11]

---

[8] تصريح صحفي لنتنياهو قبل مشاركته في منتدى كاريوفا، الحساب الرسمي لنتنياهو باللغة العربية على موقع تويتر، 2018/11/1. bit.ly/2CQFGdW

[9] المصدر السابق.

[10] تصريحات رئيس الورزاء نتنياهو في مستهل لقائه مع رئيس الوزراء البلغاري، ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، 2018/11/2. bit.ly/2G7TFiO

[11] نتنياهو يشارك كضيف شرف في منتدى كاريوفا المشترك لبلغاريا ورومانيا وصربيا واليونان، ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي، 2018/11/2. bit.ly/2WuhKWL

هذه ليست المرة الأولى التي يتهم فيها نتنياهو الاتحاد الأوروبي، إذ اتهمه أيضًا بـ"النفاق"، وذلك قبل زيارة ديبلوماسية له إلى باريس وبروكسل في كانون الأول 2017. فقد حيث عبر عن استيائه لبعض ردود الفعل السلبية والإدانات التي صدرت من أوروبا بشأن قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب باعتبار القدس عاصمة "إسرائيل"، حيث قال: "سمعت أصواتًا من أوروبا أدانت إعلان الرئيس ترامب التاريخي، ولكن لم أسمع أصواتًا أدانت إطلاق الصواريخ على إسرائيل"، مضيفًا: "أحترم أوروبا لكنني لست مستعدًا لقبول سياسة الكيل بمكيالين من جانبها، ولست مستعدًا لقبول هذا النفاق".[12] جاء ذلك بعد إدانة دول أوروبية قرار ترامب يوم صدوره، ومنها بريطانيا وفرنسا وألمانيا والسويد.

نقل السفارة إلى القدس

اغتنم نتنياهو فرصة زيارته الديبلوماسية إلى بروكسل، في كانون الأول 2017، لدعوة وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى أن يحذو حذو واشنطن بشأن القدس، إذ قال "أعتقد أن جميع الدول الأوروبية، ستنقل سفاراتها إلى القدس وستعترف بها عاصمة لإسرائيل، وستلتزم بشكل ناشط معنا في سبيل الأمن والازدهار والسلام".[13]

قوبلت هذه الدعوة بالرفض، إذ صرحت فريدريكا موغريني، الممثلة العليا للشؤون الخارجية وسياسة الأمن للاتحاد الأوروبي بأنه يمكن لنتنياهو أن يتوقع ذلك من آخرين، لكن بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فهذا لن يحدث[14]، مذكرة بموقف الاتحاد الثابت من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي يقوم على دولتين مع القدس عاصمة للدولتين وفق حدود 1967.[15]

---

[12] تصريح صحفي لنتنياهو قبل زيارة بروكسل وباريس، حساب نتنياهو على تويتر، 2017/12/9. bit.ly/2TkAZjB

[13] تصريح نتنياهو خلال لقائه مع موغريني، حساب نتنياهو على تويتر، 2017/12/11. bit.ly/2QAnudh

[14] Conferences between Benjamin Netanyahu, andFederica Mogherini, European Commission's Audiovisual Services, 11/12/2017. bit.ly/2SfQVWZ

[15] Jerusalem, a capital for two States, Federica Mogherini Site, 10/12/2017. bit.ly/2FYqH5J

أكدت أوروبا، مجددًا، موقفها الثابت من القدس، عبر تصريح لدونالد توسك، رئيس المجلس الأوروبي، بتاريخ 2017/12/14، وجاء فيه أن قادة الاتحاد الأوروبي يؤكدون من جديد الالتزام الثابت بحل الدولتين، وموضحًا أن موقف الاتحاد من القدس يبقى على حاله دون تغيير".[16]

في المقابل، عارض الرئيس التشيكي ميلوش زيمان سياسة الاتحاد الثابتة تجاه القدس، حيث دشنّ بتاريخ 2018/11/27 "البيت التشيكي" بالقدس، الذي يمهد لنقل السفارة التشيكية من تل أبيب إلى القدس.[17]

أوروبا الشرقية

أرسل الاتحاد الأوروبي رسالة تحذيرية إلى نتنياهو، حيث نقلت جريدة "معاريف" العبرية، بتاريخ 2018/11/10، عن مصدر كبير في الاتحاد اتهامه لنتنياهو "بأنه يسعى لتفكيك الاتحاد، وأنه "اختار دول أوروبا الشرقية حيث تزدهر السامية"[18]، لتشجيعها على تبني سياسات مغايرة لتلك التي تعتمدها. وحرص المصدر على تذكير نتنياهو بأن إسرائيل ستكون الخاسر الأكبر في حال تراجعت العلاقة بينهما، لا سيما أن الاتحاد يمثل الشريك التجاري الأكبرلإسرائيل.

يستغل نتنياهو العلاقة الأمنية الاقتصادية مع أوروبا الشرقية في تشكيل مركز ثقل لإعاقة سياسة الاتحاد تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومستمرًا في سياسته، حيث جدد طلبه الصريح من رئيسة وزراء رومانيا فيوريكا دانتشيلا أثناء زيارتها إلى إسرائيل بتاريخ 2019/1/18، بالعمل وقف القرارات "السيئة" التي يتخذها الاتحاد الأوروبي ضد إسرائيل، ونقل سفارة بلادها إلى القدس.[19]

---

[16] DonaldTusk: EU leaders reiterate firm commitment to the two state solution, Twitter, 14/12/2017. bit.ly/2Wu51Dy

[17] كلمة نتنياهو خلال جلسة خاصة عقدها الكنيست لتكريم الرئيس التشيكي، ديوان رئيس الوزراء، 2018/11/27. bit.ly/2WwzYXs

[18] ديبلوماسي كبير: نتنياهو يرتكب خطأ عندما يحاول تفكيك الاتحاد، جريدة معاريف الإسرائيلية، 2018/11/10.

[19] نتنياهو يلتقي رئيسة الوزراء الرومانية، ديوان رئيس الوزراء، 2019/1/18. bit.ly/2HRQMoX

التصويت في الأمم المتحدة

يظهر تأثير الجهود الإسرائيلية على "الاتحاد" جلياً عندما ناقض سياسته السابقة بتأييد قرارات الأمم المتحدة والاعتراف بها بأن قام بالتصويت كاملاً 28 عضواً يوم الخميس الموافق 6ديسمبر2018 في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة[20] على قرار يدين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" إلا أن القرار لم يحظَ بأغلبية الثلثين لتمريره. نصَّ مشروع القرار على "إدانة حماس لإطلاقها المتكرر لصواريخ نحو إسرائيل وتحريضها على العنف معرضة بذلك حياة المدنيين للخطر"[21] دون التطرق لسبب إطلاق الصواريخ متجاوزاً انتهاكات "إسرائيل" بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبذلك خالفت قرارات الأمم المتحدة بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

موقف الاتحاد من سياسة الاستيطان

ما زال الاتحاد ثابتًا على سياسته التي "تعارض بشدة سياسة الاستيطان غير القانونية بموجب القانون الدولي، وعمليات النقل القسري، وعمليات الإجلاء والهدم، مع تزايد الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية". وهذا ما ورد في بيان لماجا كوسجانيك، المتحدثة الرسمية باسم الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، بتاريخ 2018/11/24، حول عمليات الهدم التي قامت بها إسرائيل في مخيم شعفاط بالقدس، حيث هدمت 20 مبنى تجاريًا فلسطينيًا بتاريخ 2018/11/21.[22] كما عبرت عن رفضها لقيام الحكومة الإسرائيلية بوضع خطة لبناء 2000 وحدة استيطانية في أنحاء

[20] الفشل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، القناة العاشرة العبرية، 2018/12/6. bit.ly/2RVpeU6

[21] نص مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة الأميركية حول "أنشطة "حماس" وغيرها من الجماعات المقاتلة في غزة"، البند 38 من جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين، 2018/12/6. bit.ly/2FXtwUr

[22] Maja Kocijancic: Statement on the latest demolitions and Israeli settlement plans, European Union External Action, 24/11/2018. bit.ly/2FhXaDQ

الضفة الغربية في كانون الأول 2018، موضحة أن هذه الممارسات تقوّض عملية السلام الدائم والقائم على دولتين.[23]

المساعدات الأوروبية لإسرائيل

تربط إسرائيل والاتحاد الأوروبي علاقة شراكة اقتصادية وتكنولوجية وأمنية وعسكرية قوية، إذ يعد الاتحاد أكبر شريك تجاري لإسرائيل بموجب اتفاقية الشراكة الموقعة ببروكسل في العام 1995، إيمانًا منه بأن هذه المساعدات الاقتصادية تساعد في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

يرفض الاتحاد أن تكون المستوطنات مشمولة بأي علاقات تعاون تجاري وأكاديمي. وقد أصدر قرارًا في العام 2015 بوسم منتجات المستوطنات المعروضة في المتاجر الأوروبية، وأصبحت إيرلندا بتاريخ 2019/1/24 أول دولة في الاتحاد تجرم من يتعامل مع البضائع القادمة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي العربية المحتلة العام 1967، بما فيها الضفة المحتلة ومن ضمنها القدس.[24]

المساعدات الأوروبية لفلسطين

يدفع الاتحاد الأوروبي باتجاه حل الدولتين وذلك بالعمل بشكل موازٍ مع الأونروا لتحسين ظروف المعيشة في غزة والقدس الشرقية دعمًا لصمود المواطنين. وخصص الاتحاد في بيان له في كانون الأول 2018 مبلغ 20 مليون يورو كمساعدة مالية إضافية للأونروا، ومبلغ 73.3مليون يورو لتحسين المعيشة بالقدس الشرقية وتعزيز التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة. ويؤكد يوهانس هان، مفوض السياسة

[23] Maja kocijancic: Statement by the Spokesperson on advancement of Israeli settlements, European Union External Action, 27/12/2018. europa.eu/!JV93jR

[24] Naill Collins: The Control of Economic Activity Bill, Twitter, 24/1/2019. bit.ly/2RVpTF4

الأوروبية للجوار وشؤون التوسع، في البيان، التزام الاتحاد القوي بدعم الفلسطينيين، الذي "يعتبر عاملًا في استقرار المنطقة".[25]

خاتمة

تستمر محاولات نتنياهو والديبلوماسية الإسرائيلية في التأثير على السياسة الخارجية لأوروبا الشرقية، مستغلًا الوضع الأمني والعلاقات الاقتصادية التكنولوجية، لوضع عقبة تضعف الاتحاد الأوروبي وتعيق سياساته التي يعتمدها تجاه قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وموقفه من ملف إيران النووي.

وعلى رغم من المحاولات الإسرائيلية تلك إلى أن الاتحاد الأوروبي ما زال ثابتًا على مواقفه المعارضة للسياسات الإسرائيلية الاستيطانية، وإجراءات تغيير الواقع الجغرافي غير الشرعية بحكم القانون الدولي، إيمانًا منه بأن هذه السياسات تقوّض إمكانية تحقيق سلام عادل ودائم قابل للتطبيق قائم على دولتين، مع اعتبار القدس عاصمة المستقبل لكلتا الدولتين.

ما زال الاتحاد الأوروبي يضع حدودًا واضحة لسياساته، ولمقدار الضغط الذي يمكن أن يمارسه على الجانب الإسرائيلي لإنهاء الاحتلال. فالعلاقات الاقتصادية والثقافية الأوروبية الإسرائيلية على ما يرام تقريبًا، ولكن الإسرائيليين يريدون الحصول على المزيد من المكاسب والدعم، وعلى تقليل الدعم الأوروبي للفلسطينيين.

[25] EU reaffirms strong commitment to support for Palestine refugees and for Palestine's socio-economic development, European Commission – Press Release, 20/12/2018. bit.ly/2V1Rpi4